

المحاضرة الخامسة (محاضرة الاسبوع السادس)

تاريخ الحركة التعاونية المصرية

- التعاون في معناه العام معروف منذ القدماء المصريين فمن خلال الدراسة المستفيضة تبين أن العمال المهرة وأصحاب الحرف خلال حكم الفراعنة كان لهم تنظيم تبادلي متطور لدرجة كبيرة وترتب عليه وجود جمعيات لتنظيم التعامل داخل النظام كله إلا أنه لم يعرف إذا كان هذا التنظيم إختيارياً بواسطة العمال أنفسهم لحماية مصالحهم أم أنه منظم عن طريق الدولة، إلا أنه يثبت وجود شكل من أشكال التعاون منذ العصور القديمة.

- وقد كان الباعث الحقيقي لاستخدام التعاون كوسيلة عملية لمساعدة وتقوية المزارعين كمنتجين ومستهلكين هو استمرار الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة التي تعرضت لها البلاد والتي بدأت عام 1872م عندما فشل الحاكم في ذلك الوقت وهو الخديوي اسماعيل في تسديد ديونه للدائنين البريطانيين والفرنسيين، ولذلك ظهر المفكرين الوطنيين وعلي رأسهم عمر لطفي مؤسس الحركة التعاونية المصرية، حيث رأى أن المبادئ التعاونية التي انتشرت في أوروبا وأثبتت كفاءتها العالية هي السبيل الملائم لتحسين الحال الاقتصادي والاجتماعي وهكذا نشأت الحركة التعاونية الفلسفية في مصر بدأت في بداية القرن 20.

- وبدراسة تاريخ الحركة التعاونية منذ نشأتها يمكن تمييز مراحل متميزة ولكنها متداخلة مر بها تطور التعاون في مصر:

المرحلة الأولى: مرحلة انشاء الحركة التعاونية

استمرت هذه المرحلة من عام 1907 إلى 1923م وكانت تتميز أساساً بالمجهودات الشخصية لبعض المفكرين الذين قاموا بنشر الدعوة إلي استخدام التعاون وعملوا علي بث فلسفته وتعاليمه واستمرو في كفاحهم حتي صدور

قانون التعاون الأول سنة 1923م وعلي رأسهم: عبدالرحمن الرافعي- إبراهيم رمزي- احمد الدريدي- أحمد الدريدي- صادق حسين- حسين الرافعي.

المرحلة الثانية: مرحلة نمو الحركة التعاونية وإدخال بعض التعديلات عليها

وتتميز هذه المرحلة بتبني الدولة للحركة التعاونية وإصدار القوانين المختلفة لرعايتها مما يساعد علي نمو التعاونيات وتنتهي هذه المرحلة بقيام ثورة 1952م.

المرحلة الثالثة: مرحلة استخدام التعاون الموجه

وتبدأ بصور قانون الإصلاح الزراعي عام 1952م والزام منتفعي الإصلاح بالانضمام الي الجمعيات التعاونية الاجبارية والتوسع في الاشراف الحكومي علي مثل هذه الجمعيات، وتسمي أيضاً مرحلة التحول الاشتراكي في تطبيق التعاون حيث صدرت القرارات المختلفة بإنشاء المؤسسات التعاونية العامة المختلفة التي أسند اليها الاشراف علي الحركة التعاونية وتوجيه التعاونيات في ظل النظام الاشتراكي الذي بدأ تحويل اقتصاديات البلاد اليه.

المرحلة الرابعة: مرحلة ما بعد الانفتاح الاقتصادي

حيث تم التوسع في مشروعات الامن الغذائي في السبعينيات الأمر الذي لزم معه التركيز علي النشاط الإنتاجي للجمعيات التعاونية الزراعية في الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والثروة المائية واستصلاح الأراضي وتتميتها وتعميرها بعد أن تجمد نشاطها واقتصر علي الإقراض بصفة أساسية.